

Distr.: General
14 October 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والخمسون

9 أيلول/سبتمبر - 11 تشرين الأول/أكتوبر 2024

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2024

12/57 - الحكم المحلي وحقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ يشير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وصكوك حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

وإذ يشير أيضاً إلى قرارات مجلس حقوق الإنسان 2/24 المؤرخ 26 أيلول/سبتمبر 2013، و4/27 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2014، و8/33 المؤرخ 29 أيلول/سبتمبر 2016، و7/39 المؤرخ 27 أيلول/سبتمبر 2018، و7/45 المؤرخ 6 تشرين الأول/أكتوبر 2020، و12/51 المؤرخ 6 تشرين الأول/أكتوبر 2022 بشأن الحكم المحلي وحقوق الإنسان، فضلاً عن جميع قرارات المجلس الأخرى ذات الصلة،

وإذ يشير كذلك إلى قرارات الجمعية العامة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتزامات الدول بالعمل الدؤوب من أجل التنفيذ الكامل للخطة بحلول عام 2030 على جميع المستويات، و256/71 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2016 بشأن الخطة الحضرية الجديدة، و1/78 المؤرخ 29 أيلول/سبتمبر 2023 بشأن الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد تحت رعاية الجمعية العامة، والذي التزمت فيه الدول، في جملة أمور، بتعزيز الشراكات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية من أجل التنمية المستدامة ومواصلة إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة والارتقاء بالتخطيط والتنفيذ المتكاملين على المستوى المحلي،



وإن يلاحظ الدورة الثانية عشرة للمنتدى الحضري العالمي، التي ستعقد في القاهرة في الفترة من 4 إلى 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، تحت شعار "كل شيء يبدأ من المنزل: العمل المحلي من أجل مدن ومجتمعات محلية مستدامة"،

وإن يؤكد المساهمة المهمة التي يمكن أن تقدمها الحكومات المحلية في بلوغ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بوصف هذه الحكومات جهات فاعلة رئيسية في التنفيذ المحلي للالتزامات المحددة في خطة عام 2030، بسبل منها التقييمات الذاتية والشبكات الإقليمية والدولية والاستراتيجيات المحلية،

وإن يضع في الاعتبار أن أهداف التنمية المستدامة متكاملة وغير قابلة للتجزئة، وتحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - وأنها تتوخى إعمال حقوق الإنسان للجميع وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات،

وإن يضع في الاعتبار أيضاً أن جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتزايدة ومتشابهة، وأن تعزيزها وحمايتها هما المسؤولية الأولى للملقة على عاتق الحكومات،

وإن يسلم بدور الحكم المحلي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان دون أي مساس بالمسؤولية الرئيسية للحكومة الوطنية في هذا الصدد،

وإن يسلم أيضاً بأن للحكم المحلي أشكالاً ووظائف مختلفة في كل دولة وفقاً للنظام الدستوري والقانوني للدولة المعنية،

وإن يسلم كذلك بأن إحدى وظائف الحكم المحلي المهمة، بالنظر إلى قربها من الناس ومعرفته بالاحتياجات والأولويات المحلية ووجوده على مستوى القاعدة الشعبية، تتمثل في تقديم الخدمات العامة التي تلبى الاحتياجات والأولويات المحلية المتصلة بإعمال حقوق الإنسان على المستوى المحلي، وإن يدرك فوائد تعزيز الحوار والتعاون لتحقيق هذه الغاية بين الدول والحكومات المحلية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة المحليين الآخرين، بما في ذلك تعزيز المعرفة بحقوق الإنسان والعمل كحافز للتقدم في مجال حقوق الإنسان على المستوى المحلي،

وإن يقر بدور الحكم المحلي في منع أوجه عدم المساواة والحد منها وحماية الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة ومهمشة من التمييز، وذلك بوضع وتنفيذ قوانين وسياسات وبرامج محلية تستند إلى التزامات الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، من قبيل خطط العمل، وتقييمات الأثر على حقوق الإنسان، وآليات رصد استراتيجيات حقوق الإنسان، وذلك بطريقة تتماشى مع الأطر الدستورية للدول،

وإن يضع في الاعتبار أن سلطات الدولة على جميع المستويات ينبغي أن تسترشد بالمبادئ غير الحصرية التالية لضمان حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على الصعيد المحلي: عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتصرف؛ وغير قابليتها للتجزئة؛ وترابطها وتداخلها؛ والمساواة وعدم التمييز والمشاركة والإدماج؛ والمساءلة وسيادة القانون،

وإن يلاحظ بقلق أن الحكومات المحلية قد تواجه مجموعة متنوعة من التحديات في الاضطلاع بدورها في تعزيز وإعمال حقوق الإنسان، وذلك لأسباب منها نقص الموارد، والتعاون بين الحكومة الوطنية والحكومة المحلية، وانخفاض مستوى الوعي، وعدم وجود إطار لعملها في مجال حقوق الإنسان،

وإن يُقر بأن اتباع نهج شامل لجميع القطاعات الحكومية ونهج شامل لجميع فئات المجتمع يفضي إلى كفاءة احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها على جميع المستويات، وإن يؤكد في هذا الصدد الحاجة إلى مزيد من الوضوح في توزيع المسؤوليات وإلى تعزيز التعاون والتنسيق المؤسسيين بين الحكومات الوطنية والمحلية من أجل تنفيذ الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان تنفيذاً فعالاً على جميع مستويات الدولة،

وإن يشدد على أن تشجيع ثقافة حقوق الإنسان داخل المرافق العامة، وإتاحة فرص اكتساب المعارف والتدريب للموظفين الحكوميين وتوعيتهم، لهما دور حيوي في تعزيز احترام حقوق الإنسان وإعمالها في المجتمع، وإن يؤكد في هذا الصدد أهمية توفير فرص التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان للموظفين الحكوميين على مستوى الحكم المحلي،

وإن يشدد أيضاً على ضرورة تعزيز الجهود لبناء قدرات المسؤولين الحكوميين المحليين والجهات الفاعلة المحلية فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان، وتعزيز فهمهم للآليات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك بشأن سبل إدماج حماية حقوق الإنسان في جميع مستويات الحكم، من خلال برامج محددة الأهداف، قد تشمل التدريب وإذكاء الوعي وتوفير الأدوات التوجيهية،

وإن يحيط علماً مع التقدير بتقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 12/51⁽¹⁾، وإن يرحب بإبراز المفوضية في تقريرها الحاجة المستمرة إلى تعزيز بناء القدرات والتوجيه لدعم الحكومات المحلية في إعمال حقوق الإنسان في عملياتها وتعزيز التعاون مع الآليات وهيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان،

وإن يشدد على أهمية جمع وتبادل الأفكار والممارسات الجيدة، بين الحكومات الوطنية والمحلية وفيما بينها، لتعزيز فهم الاحتياجات والواقع المحلي، وتحديد أفضل الممارسات والتوعية بها، وتحسين الحوار والتنسيق بين مختلف المستويات الحكومية،

وإن يؤكد أهمية التعاون بين مختلف وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، في إطار ولاية كل منها، في مساعدة الحكومات المحلية وتقديم التوجيه لها في إدماج حقوق الإنسان في جميع أعمالها، على نحو يتسق مع الأطر الدستورية للدول،

وإن يسلم بفوائد الدعم الذي يمكن أن تقدمه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، حيثما وجدت، وكذلك المؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني، إلى الحكومات المحلية في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان على المستوى المحلي، بما في ذلك توفير التدريب وإعداد التوصيات لدعمها في وضع السياسات،

وإن يؤكد أهمية جمع البيانات وتصنيفها من أجل فهم دقيق للتحديات التي تواجه تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على المستوى المحلي،

وإن يؤكد أن حماية الحيز المدني وتوفير بيئة مواتية لمشاركة المجتمع المدني أمران أساسيان لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولضمان فعالية عمل الحكومات المحلية وشفافيته والمساءلة عنه واستدامته، مع التسليم بأنه ينبغي للدول والحكومات المحلية اتخاذ الإجراءات المناسبة لتمكين ممثلي المجتمع المدني، بسبل منها بناء القدرات، من ممارسة حق المشاركة في الشؤون العامة بفعالية والعمل بشكل مجد مع الحكومات المحلية بشأن قضايا حقوق الإنسان، مع احترام الأطر القانونية المحلية والوطنية،

وإن يلاحظ المبادرات الدولية والإقليمية ذات الصلة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد المحلي، ودور الحكومات المحلية في تنفيذ هذه المبادرات،

وإن يلاحظ أيضاً أن الحكومات المحلية تقيم بشكل متزايد روابط وثيقة مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما مع آلياتها المعنية بحقوق الإنسان، بسبب منها الاستعراض الدوري الشامل، وهيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة، والمنتديات المكلفة من مجلس حقوق الإنسان،

وإن يسلم بالدور البناء الذي تؤديه الحكومات المحلية وبمساهمتها في تعزيز الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، وإن يشجع استمرار مشاركتها ومساهمتها في هذه الآليات،

وإن يحيط علماً بدعوة الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان التي تشجع الاستخدام التام للآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها الاستعراض الدوري الشامل، وهيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة، للإسهام في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولا سيما على الصعيدين الوطني والمحلي،

وإن يشير إلى قرار الجمعية العامة 6/76 المؤرخ 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 بشأن متابعة تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" الذي اعترف فيه الأمين العام بدور الحكومات المحلية في نظام متعدد الأطراف أكثر شمولاً، بما يشمل الاستعراضات المحلية الطوعية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة كنموذج يمكن الاستناد إليه،

وإن يشير أيضاً إلى اعتماد الجمعية العامة لميثاق المستقبل بموجب قرارها 1/79 المؤرخ 22 أيلول/سبتمبر 2024، الذي طلبت فيه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الأمين العام أن يقدم توصيات بشأن الكيفية التي يمكن بها للتعاون مع السلطات المحلية والإقليمية أن يدفع قُدماً نحو تحقيق خطة عام 2030، ولا سيما بشأن إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة، وذلك بحلول نهاية الدورة التاسعة والسبعين للجمعية، كي تنظر فيها الدول الأعضاء،

وإن يلاحظ أن الاستعراضات المحلية الطوعية التي تأخذ في الاعتبار، عند الاقتضاء، دور الحكومات المحلية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان هي فرص جيدة لتقييم التقدم المحرز والتغرات والتحديات المتبقية،

وإن يسلم بالفوائد التي تعود بها رقمنة المدن، عند وجود ضمانات كافية لحقوق الإنسان، على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على المستوى المحلي، بما في ذلك من خلال تعزيز إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة وتوافرها وجودتها، وتدعيم المؤسسات الديمقراطية، وتمكين المشاركة المدنية، مع التسليم أيضاً بالحاجة إلى معالجة مخاطرها المحتملة على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولا سيما المخاطر الجسيمة الناشئة عن حجم ونوعية جمع البيانات ومعالجتها، والتي تتعلق غالباً بالبيانات الشخصية، فضلاً عن قدرتها على مفاقمة التمييز والفجوات الرقمية، بما في ذلك الفجوة الرقمية بين الجنسين،

وإن يسلم أيضاً بضرورة أن تقوم الحكومات المحلية، في حدود مسؤولياتها وقدراتها بموجب الأطر القانونية المحلية، بتطوير ونشر واستخدام التكنولوجيات الرقمية الجديدة والناشئة في سياق رقمنة المدن على نحو يحترم حقوق الإنسان لسكانها ويعززها ويحميها وفيها على نحو فعال، بهدف تحقيق رؤية تكون فيها حقوق الأفراد في صميم خطط هذه الرقمنة، وإن يشدد على أهمية تقاسم الممارسات الفضلى والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين لتحقيق هذه الغاية،

1- يشجع الدول والحكومات المحلية على تعزيز التنسيق والتعاون في وضع وتنفيذ القوانين والسياسات والمبادئ التوجيهية التي تدمج تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الحكم المحلي، بما في ذلك ما يتعلق منها بالتوعية وبناء القدرات، مع مراعاة الاحتياجات والأولويات المحلية في تقديم الخدمات العامة، وأوجه التفاوت بين الحكومات المحلية في مواردها وقدراتها على تنفيذ الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان؛

2- يشجع الدول والحكومات المحلية أيضاً على جمع وتصنيف وتحليل البيانات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان على الصعيد المحلي بهدف اعتماد قوانين وسياسات وبرامج قائمة على الأدلة؛

- 3- يشجع الدول على تزويد الحكومات المحلية بالموارد المالية والقدرات التقنية الكافية للوفاء بمسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان وتعزيز التعاون في توزيع هذه الموارد وتخصيصها؛
- 4- يشجع الدول أيضاً على تعزيز مشاركة الحكومات المحلية في أعمال الآليات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان وفي تنفيذ التوصيات ذات الصلة، بما في ذلك في إعداد تقارير الدول للاستعراض الدوري الشامل وفي متابعتها، وفي استعراض تقارير الدول الأعضاء، وفي عمل الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، ولا سيما أثناء الزيارات القطرية؛
- 5- يدعو وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وممثلي المجتمع المدني، وغيرهم من أصحاب المصلحة إلى التعاون مع الحكومات المحلية، وفيما بينهم، لدعمها، بسبل منها بناء القدرات، في الاضطلاع بمسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان، والانخراط في عمل الآليات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان؛
- 6- يشجع الحكومات المحلية على ضمان مشاركة أصحاب المصلحة المحليين في أنشطة الحكم المحلي وفي الشؤون العامة، وضمان بيئة تمكينية وشاملة للجميع وميسرة وآمنة لمشاركة المجتمع المدني، وتشجيع التفاعل وتبادل المعارف مع أصحاب المصلحة المحليين، بما في ذلك المجتمع المدني المحلي، في صياغة وتنفيذ برامج الحكم المحلي، وفي الجهود الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد المحلي؛
- 7- يشجع أيضاً الحكومات المحلية، بالتعاون مع حكوماتها الوطنية، على ضمان الحماية من التمييز وضمان تكافؤ فرص المشاركة السياسية على المستوى المحلي، ولا سيما بالنسبة للمرأة؛
- 8- يدعو الحكومات المحلية، فيما يتعلق بتطوير وتشغيل خطط رقمنة المدن، بما في ذلك مشاريع المدن الذكية، في إطار مسؤولياتها وقدراتها بموجب الأطر القانونية المحلية، إلى القيام بما يلي:
- (أ) تنفيذ ضمانات كافية لحقوق الإنسان، بينها أطر قوية لحماية البيانات والأمن السيبراني، وتعزيز الحلول التقنية التي تحقق أمن الاتصالات والمعاملات الرقمية وحماية سريتها؛
- (ب) ضمان أن تكون البيانات المستخدمة في تدريب الخوارزميات الخاصة بتقديم الخدمات العامة، بما في ذلك تلك المتعلقة بصنع القرار، دقيقة وذات صلة وتمثيلية، وأن تُجمع بطريقة تحترم حقوق الإنسان، وتُدقق للتأكد من خلوها من التحيز المشفّر؛
- (ج) اتخاذ تدابير فعالة لضمان وصول الجميع على قدم المساواة، دون تمييز من أي نوع، إلى الخدمات العامة التي تقدمها الحكومات المحلية، بما في ذلك تقييم أثر هذه المخططات على حقوق الإنسان في تقديم الخدمات العامة ومعالجتها بشكل مناسب في تصميمها وتطويرها ونشرها واستخدامها، وكذلك، حسب الاقتضاء، تعزيز محو الأمية الرقمية والمهارات الرقمية للأفراد اللازمة للاستفادة الكاملة من هذه الخدمات المرقمة؛
- (د) اتخاذ تدابير، حسب الاقتضاء، لتوفير المساعدة التقنية وبناء القدرات ذات الصلة للمسؤولين الحكوميين المحليين المشاركين في مثل هذه المخططات، بما في ذلك ما يتعلق بالتزامات الدول ذات الصلة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وأثار تطوير ونشر واستخدام التقنيات الرقمية في سياق رقمنة المدن على حقوق الإنسان؛
- 9- يشجع الحكومات المحلية، في حدود مسؤولياتها وقدراتها بموجب الأطر القانونية المحلية، على تعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين في القرارات المتعلقة بتطوير وتنفيذ خطط رقمنة المدن، بما في ذلك مشاريع المدن الذكية، وتعزيز التعاون الدولي ذي الصلة وتبادل أفضل الممارسات بشأن تحسين استخدام التكنولوجيات الرقمية الجديدة والناشئة لاحتزام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها في سياق رقمنة المدن؛

10- يطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعقد حلقة نقاش لمدة يوم واحد، في شكل مختلط ومتاح بالكامل للأشخاص ذوي الإعاقة، قبل انعقاد الدورة الستين لمجلس حقوق الإنسان، لتبادل واستعراض أفضل ممارسات الدول والحكومات المحلية وغيرها من الجهات المعنية في التغلب على مختلف التحديات التي تواجهها الحكومات المحلية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك المتعلقة بتحسين التنسيق والتعاون بين الحكومات الوطنية والمحلية، والتكيف في مجال حقوق الإنسان، وبناء قدرات المسؤولين الحكوميين المحليين، ودعم تحسين مشاركة الحكومات المحلية في عمل آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ويدعو الدول والحكومات المحلية من جميع المجموعات الإقليمية للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيرها من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمجتمع المدني، وشبكات المدن، فضلاً عن المنظمات الدولية ذات الصلة، إلى المساهمة بفعالية في حلقة النقاش؛

11- يطلب أيضاً إلى المفوضية السامية أن تعد تقريراً، بما في ذلك في شكل ميسر وبالصيغة السهلة القراءة، تجمع فيه وتحلل أفضل ممارسات الدول والحكومات المحلية وغيرها من الجهات المعنية في التغلب على مختلف التحديات التي تواجهها الحكومات المحلية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك المتعلقة بتحسين التنسيق والتعاون بين الحكومات الوطنية والمحلية، والتكيف في مجال حقوق الإنسان وبناء قدرات المسؤولين الحكوميين المحليين ودعم تحسين مشاركة الحكومات المحلية في عمل آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتحديد الدروس المستفادة وتحديد توصيات ملموسة للدول والحكومات المحلية، مع مراعاة نتائج حلقة النقاش التي ستعقد قبل الدورة الستين لمجلس حقوق الإنسان، وتقديم التقرير إلى المجلس في دورته الثالثة والستين؛

12- يطلب كذلك إلى المفوضية السامية أن تسعى، لدى الإعداد لحلقة النقاش والتقرير المذكورين أعلاه، إلى التماس مساهمات من الدول والحكومات المحلية، ومن جميع المجموعات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، والدول، والحكومات المحلية، والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بما فيها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والإجراءات الخاصة ذات الصلة، واللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، وهيئات المعاهدات، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وممثلو المجتمع المدني، بما في ذلك شبكات الحكم المحلي والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة؛

13- يدعو المفوضية السامية، وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، إلى مواصلة دعم الحكومات المحلية، بناءً على طلبها، في الاضطلاع بمسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان، بسبل منها توفير التوجيه وبناء القدرات، ومواصلة بحوثها المتعلقة بالحكم المحلي وحقوق الإنسان، بما يشمل الممارسات الجيدة، والتحديات الرئيسية، والمبادئ التي تسترشد بها الحكومات المحلية والوطنية في تعزيز حقوق الإنسان؛

14- يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.

الجلسة 47

10 تشرين الأول/أكتوبر 2024

[اعتمد من دون تصويت.]